

في الواجهة

انتخابات بقانون 2008 او الضراغ

شان مفاضلتي 2013 و 2014 تقترب منهما انتخابات 2017. لا احد يريد قانون 2008، ولا احد يتوقع آخر بديلاً. لا احد يريد تمديد ولاية البرلمان للمرة الثالثة، ولا احد لا يريد الانتخابات النيابية. حال ذلك انها واقعة بالقانون النافذ المرذول في الظاهر

نقولا ناصيف

بين من شاركوا في تسوية الدوحة عام 2008 يروي ان الزعماء الحاضرين تفاهموا على ان قانون الانتخاب المنبثق من التسوية تلك، هو لانتخابات 2009 فحسب. وهو تاليا استثنائي لمرة واحدة، ينطوي بانتهائها. لم يُدرجوا الصفة الاستثنائية هذه في متنه على غرار قوانين انتخاب سابقة كقانوني 1992 و 1996 حينما أُدخل الاستثناء فيهما، جزئياً، لتبرير الإبقاء على افضية جبل لبنان دوائر انتخابية دون سواها بذرائع الهواجس والخاوف. فإذا الاستثناء في هذين القانونين شكل

والانتقالي دائماً ومصدر اطمئنان لاكثر من فريق من بين واضعيه. يبدأون من الشوف مروراً ببيروت وصولاً الى زغرتا مارين بالاطراف. في واحدة من عناصر الاستثناء في قانون الدوحة، من شأنها اطاحة

اجراء الانتخابات النيابية برمتها، ان المادة 12 منه حددت شهرين من تاريخ صدوره مهلة تأليف هيئة الاشراف على الانتخابات، ولم تلحظ في بند آخر المهلة الواجبة على نحو دائم لتأليفها. الا ان المادة

13 تشير الى استمرار ولاية هيئة الاشراف ستة اشهر بعد انتهاء الانتخابات النيابية. نشر القانون في 9 تشرين الاول 2008، فصار الى تأليف هيئة الاشراف في غضون الشهرين التاليين، على مسافة ستة

اشهر من موعد الانتخابات النيابية التي اجريت في حزيران 2009. بذلك يحوط الغموض بالمدة القانونية الواجبة لتأليف هيئة الاشراف بمرسوم في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية. ليست

رئيس المجلس: وحده قانون الانتخاب يطمئن النفوس (هيلم الموسوي)



نفر قانون 2008 وتسارم المهل يضمن الانتخابات في ههب الريح

قاعدة صلبة للقانون الذي خلفها بعد اكثر من عقد من الزمن. وهو القانون نفسه الذي رُجِح لانتخابات 2005 عشية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. نُظر الى قانون 2008 على غرار ما عنته سائر بنود تسوية الدوحة آنذاك، المرتبطة ايضاً بانتخاب رئيس الجمهورية وتأليف الحكومة وتوزع الحصص والنصاب فيها: اجراءات موقّعة تمهد في ما بعد لاجراء الانتخابات النيابية العامة السنة التالية ونشوء موازين قوى جديدة، لتسوية سياسية اشمل. سرعان ما انقلب عليه واضعوه، مسيحيين ومسلمين. بات الموقت

المشهد السياسي

اقتراح باسيل: مختلط «نوع ثالث»

بات مسلماً به أن النسبية الكاملة في قانون الانتخاب باتت وراء الجميع بعد الرفض القاطع لها من تيار المستقبل والنائب وليد جنبلاط. ورغم أن كل المؤشرات تفيد بأن «كل الدروب تقود إلى الستين»، أكدت مصادر بارزة في التيار الوطني الحر لـ «الأخبار» أن التيار والعهد «يضعطان لإقرار قانون مع شيء من النسبية، ولا ستين أو تمديد تحت أي ظرف من الظروف». وأعربت عن تفاؤلها بإمكان التوصل إلى صيغة مقبولة من الجميع. وأكدت أن «الحكي جدي مع جميع الأطراف. حارتنا ضيقة ونعرف بعضنا. وكلنا نعرف ما الذي يمكن أن يمضي وما يستحيل السير به». ودعت الجميع إلى اغتنام فرصة الأعياد «لا لنفقط، بل ليدرس كل طرف ما الذي يمكن السير به، على أن نعود

في بداية السنة ويجب بعضنا بعضاً. ولدينا مروحة واسعة من الخيارات». وأوضحت المصادر أن ما طرحه وزير الخارجية جبران باسيل، أمس، هو «اقتراح قانون مختلط بالتصويت»، أي «رجل واحد - أصوات متعددة» (one person - multiple vote)، وهو نوع ثالث من المختلط، بعد المختلط بالمقاعد الذي قدمه المستقبل والقوات والاشتراكي، والمختلط بالمرحل الذي قدمه الرئيس نبيه بري». وفي ظل رفض العلمنة الشاملة والنسبية الكاملة، وصفت اقتراح باسيل بأنه «متوازن وعادل، يسمح لكل مذهب بأن يكون الأقوى في المنطقة التي يتمتع فيها بالأكثرية». وكان باسيل أكد، عقب اجتماع تكتل التغيير والإصلاح أمس، «أننا مصرون على رفض التمديد

والستين معاً»، مشدداً على أن «الإصلاحات أساسية في قانون الانتخاب»، داعياً للعودة «إلى 108 نواب، أو فلنعد إلى توزيع المقاعد من جديد». ولفت إلى «أننا وصلنا إلى قناعة بأن طرحي الرئيس بري والمستقبل والقوات والاشتراكي لن يسيرا بسبب غياب وحدة المعايير». وطرح «فكرة أن ينتخب كل شخص عدداً محدداً وفق آلية معينة»، لافتاً إلى أن «لدينا استعداداً للتضحية لأي قانون يحقق المناصفة وعدالة التمثيل ووحدة المعايير». ومع أن كلام باسيل كان حاسماً في رفض الستين والتمديد و«التصدي لهما»، رأى بري أمام زواره أن كلام وزير الخارجية يمهد بشكل ما للوصول إلى الانتخابات على أساس «الستين» كأمر واقع. ولفت إلى أن الحوار الثنائي بين حزب الله وتيار المستقبل بحضور

الوزير علي حسن خليل خصص جلستين لمناقشة القانون، وأن هناك بحثاً حول «القانون المختلط أو قانون التأهيل على أساس الطائفة». وكشف «أننا كنا نحاول إقناع تيار المستقبل بالقانون المختلط (64-64) وحتى الآن هناك نقاش، ونحن نناقش اليوم قانون التأهيل، وهو قانون يمكن التفاهم عليه مع التيار الوطني الحر». ورأت مصادر «وسطية» أن كلام باسيل حول توزيع المقاعد «يُعدّ طرْحاً تصعيدياً، لأن هذا الأمر يحتاج إلى نقاش كبير، والوضع الحالي لا يسمح بذلك في ظل هواجس البعض، وفي مقدمتهم النائب وليد جنبلاط وتيار المستقبل، ويمكن أن يؤدي إلى اشتباك معهما». إلى ذلك، تعقد لجنة صياغة البيان الوزاري جلستها الثانية

اليوم لمناقشة مسودة الرئيس سعد الحريري وتعديلها في حال وجود ملاحظات من قبل الأحزاب والتيارات. قناة «أو تي في» أشارت أمس إلى أن البيان قد ينجز اليوم، وأن «إشكالية المقاومة حُسمت في صيغة وسطية بين خطاب القسم وبيان الحكومة السابقة»، فيما اتفق على الإشارة إلى قانون انتخاب «عصري»، بعدما تحفظ الوزير مروان حماده شكلياً على مفردة النسبية، فيما لفتت مصادر إلى أن ملف النزاحين السوريين حظي بمساحة كبيرة من النقاش في الجلسة الأولى للجنة صياغة البيان، في ظل تأكيد باسيل «ضرورة عودتهم إلى المناطق الآمنة في سوريا». وقالت المصادر «الوسطية» إن «الحريري لم يوافق على طريقة الطرح التي عبّر عنها باسيل، خصوصاً أن مسألة المناطق